دخل الابعد وان اتسعد الدم يدخل فيهم من هو ابعد منهم وهذا حتى يدخل فيه الابعد هم درجة
على حسب الميراث **واختلفوا** في ابتداء حول القتل باثنين يعتبر بالسرقة لموت او حكم حاكم
فقال ابو حنيفة لا عتبار عن صين حكم الحاكم وقال مالك والثوري واحمد اعتبار عن صين
الموت **واختلفوا** فيمن مات عن العاقلة بعد الحول فقال ابو حنيفة يسقط ما لم يؤده
ولا يؤخذ من تركته **واختلف** اصحاب مالك فقال ابن القاسم يحبس في حياته ويؤخذ من
تركته الا ان يريد ان يكون من بعد الاجل وقال اصبغ يسقط عنه وعن تركته وقال

الجنايات

اختلفوا فيما اذا مات
ان في واحد من روايتيه ينتقل ما عليه الى تركته فوقع على شخص فقتله فقال ابو حنيفة ان طرف
حائط على الطريق او الى ملك غيره ثم وقع على شخص فقتله ضمن وقال مالك والشافعي واحمد في
احدى روايتيه ان تقدم اليه ينقضه فلم ينقضه فعليه الضمان وان لم يتقدم اليه فلا
ضمان عليه زاد مالك في هذه الرواية واشهد عليه وعن مالك رواية اخرى انه اذا بلغ الى
مثل الخوف الى مال او في معه الا تلاف ضمن ما تلف به سواء تقدم اليه او لم يتقدم اليه
واشهد عليه او لم يشهد عليه وقال عبد الوهاب هذا هو الصحيح وهي رواية اشهب
وعن احمد رواية اخرى انه لم يضمن سواء تقدم بنقضه او لم يتقدم وهي المشهورة وعن
الثوري في الضمان وجهان في الجملة اظهرهما انه لا يضمن **واختلفوا** فيما اذا صاح بصبي
او معتوه وهما على سطح او حايط فوقع فمات او ذهب عقل الصبي او بقل البالغ فصاح
به فسقط او اذا بعث الامام الى امرأة يستدعيها الى مجلس الحكم فاجهظت جنينها
فرعا او زال عقلها فقال ابو حنيفة لا ضمان في شيء من ذلك على احد جملة وقال الثوري
الدية في ذلك على العاقلة الا في خمس البالغ فانه لا ضمان على العاقلة فيه وعن اصحابه
اوجب الضمان فيه ايضا وهو ابنا ابي هريرة وقال احمد الدية في ذلك كله على العاقلة
وعلى الامام في حق المستدعاة وقال مالك الدية في ذلك كله على العاقلة ما عدا المرأة
فانه لا دية فيها على احد **واختلفوا** في المرأة اذا ضرب بطنها فماتت فالقت جنينها
ميتا فقال ابو حنيفة ومالك لا ضمان لاجل الجنين وعلى من ضربها الدية كاملة وقال الثوري
واحمد في ذلك الدية كاملة وغيره للجنين **واختلفوا** في قيمة الجنين من الامة اذا كان
مملوكا فقال مالك والثوري واحمد فيه عشر قيمة امه سواء كان ذكرا او انثى وقيمة ذلك
الام يوم جني عليها وجنين ام الولد من مولاها فيه عشر ما نقصها ان نقصت عشرة الاب

وكذلك في جنين

معطف
اذا وقع ما يلزم عليه ضمان فتلف به انسان

معطف

وكذلك في جنين الذمية اذا كان ابوه مسلما وجنين الكتابية ايضا اذا كان ابوه مجوسيا
غرة قيمتها عشر دية الام اعتبارا بها في الديتين وقال ابو حنيفة
في الذكر نصف عشر قيمته وفي الانثى العشر ولم يفرق **واختلفوا**
فيمن حفر بئرا في فنائه فقال ابو حنيفة والشافعي واحمد يضمن
ما هلك فيها وقال مالك الا ضمان عليه **واختلفوا** فيما اذا
بسط بارية في المجلس او عرضه بر المصلحة او علق قنديلا فعطب بذلك او نشر
ثوبه فعطب به انسان فقال ابو حنيفة اذا لم يأذن الجيران في ذلك ضمن وعن ان في الضمان
واسقاطه قولان اظهرهما انه لا ضمان عليه وعن احمد روايتان احدهما لا ضمان عليه
وهو ظاهرهما والاخرى يضمن ولا خلاف انه لو بسط فيه بحضرتهما فعطب به انسان
انه لا ضمان عليه **واختلفوا** فيما اذا ترك في داره بئرا او حفرها في دار غيره باذنه
وقد علم انه لا يكلبها عقورا فقتل ابو حنيفة ان لا ضمان عليه والرواية الاخرى
يضمن على الاطلاق سواء علم انه عقور او لم يعلم

معطف

باب القسامة

القسامة مشروعة في القتيل اذا وجد ولم يعلم قاتله **واختلفوا** في السبب الذي تجب به القسامة فقال مالك السبب المعتبر في القسامة ان يقول المقتول دمي عند فلان غمدا
ويكون المقتول بالغا عاقلا مسلما حرا وسواء كان فاسقا او عبدا ذكرا او انثى او يقوم
لوليا المقتول شاهدان احدا **واختلفوا** اصحابه في اشتراط العدالة في ان هذا
قال ابن القاسم من شرطه ان يكون عدلا وقال اشهب ليس من شرطه العدالة بل
يقبل قوله وان كان فاسقا وكذلك **اختلفوا** في المرأة فروى ابن القاسم انه لا تقبل
شهادة المرأة في ذلك وقال اشهب بل تقبل ومن الاسباب الموجبة للقسامة عند
من عمل عليه ان يوجد المقتول يفحا نازل من التاسوعلى رأسه رجل متلبس
بالسلاح مختضب بالدم وكذلك اذا شهد شاهدان بالجراح ثم اكل وشرب وعاش مدة
بعد ذلك ثم مات فكل يوجب القسامة وكذلك اذا وجد قتيل بين فيئتين فانفصلوا عن
قتيل فان ولاة المقتولين يقسمون على من عثروه من الفيئة وقال ابو حنيفة الموجب للقسامة
وجود المقتول في موضع هو في حفظ قوم او حمايتهم كالمحلة والدار وسجد المحلة
والقرية فانه يوجب القسامة على اهلها لكن القتيل اسم لميت به اثر عن جراحة الاثر
او خنق هذه صفة القتيل الذي تجب فيه القسامة ولو كان الدم يخرج من انفه ودبره

Copyright © University